الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2007/11
2 April 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة السادسة والعشرون
بون، ٧-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٨(أ)`١` من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية
التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١/م أ-١٠
الآثار السلبية لتغير المناخ

تقرير بشأن اجتماع الخبراء المتعلق بتكيف الدول الجزرية الصغيرة النامية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

تقدم هذه الوثيقة موجزاً عن اجتماع الخبراء المتعلق بتكيف الدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي عُقد في جزأين. وقد خُصص الجزء الأول للدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي، وعُقد في كينغستون بجامايكا، في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، فيما خُصص الجزء الثاني للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والمحيط الهندي، وعُقد في راروتونغا بجزر كوك، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وتركزت النقاشات على عمليات تقييم التأثيرات والتكيف؛ وتخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها؛ والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما تتضمن هذه الوثيقة إجراءات المتابعة التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالاحتياجات والشواغل الإقليمية المحددة في مجال التكيف بغية تناول النتائج الرئيسية التي توصل إليها الاجتماع

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد النهائي الرسمي بسبب توقيت عقد الاجتماع.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١-٣	٣
ألف- الولاية	١	٣
باء - نطاق المذكرة	٢	٣
جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٣	٣
ثانياً - مداولات اجتماع الخبراء	٤-٧	٣
ثالثاً - موجز بشأن اجتماع الخبراء	٨-٦٧	٤
ألف- مقدمة	٨-١٢	٤
باء - عمليات التقييم المتكامل للقابلية للتأثر والتكيف	١٣-١٩	٥
جيم- تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها	٢٠-٣٥	٦
دال - إدارة المخاطر والحد منها	٣٦-٤٣	٩
هاء- التأمين	٤٤-٥١	١٠
واو - التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي	٥٢-٦٧	١٢
رابعاً - النتائج الرئيسية	٦٨-٩١	١٥
ألف- عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف	٦٩-٧٣	١٥
باء - تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها	٧٤-٨٠	١٦
جيم- إدارة المخاطر والحد منها	٨١-٨٣	١٧
دال - التأمين	٨٤-٨٨	١٧
هاء- التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي	٨٩-٩١	١٨
خامساً - إجراءات المتابعة الممكنة	٩٢-٩٦	١٨
ألف- عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف	٩٢	١٨
باء - تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها	٩٣	١٩
جيم- إدارة المخاطر والحد منها	٩٤	٢٠
دال- التأمين	٩٥	٢٠
هاء - التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي وغيره من القضايا المشتركة	٩٦	٢١

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة في مقرره ١/م أ-١٠ تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية تعكس الأولويات الإقليمية، واجتماع خبراء واحد للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تيسير تبادل المعلومات وإجراء عمليات تقييم متكامل للمساعدة على معرفة الاحتياجات والشواغل المحددة في مجال التكيف. كما طلب إلى الأمانة أن تعد تقارير عن نتائج حلقات العمل والاجتماعات هذه لتمكين الهيئة الفرعية للتنفيذ من النظر في الإجراءات الأخرى التي قد يطلب مؤتمر الأطراف اتخاذها في دورته الثالثة عشرة.

باء – نطاق المذكرة

٢- تتيح هذه الوثيقة معلومات عن اجتماع الخبراء المتعلق بتكيف الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي نظمته الأمانة بتوجيه من رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، استجابةً للولاية المُشار إليها في الفقرة ١. وتتضمن الوثيقة عرضاً عاماً للمداولات وملخصاً للنقاش وعرضاً موجزاً لإجراءات المتابعة الممكن اتخاذها فيما يتعلق بالاحتياجات والشواغل الإقليمية في مجال التكيف بغية تناول النتائج الرئيسية التي توصل إليها اجتماع الخبراء[(١)].

جيم – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣- قد تودّ الهيئة الفرعية للتنفيذ النظر في هذا التقرير جنباً إلى جنب مع التقارير المتعلقة بحلقات العمل الإقليمية بشأن التكيف والتقرير التوليفي للأنشطة الأربعة في دورتها السادسة والعشرين، بغية تقديم توصيات إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة.

ثانياً – مداولات اجتماع الخبراء

٤- نظراً للانتشار الجغرافي الواسع للدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف أنحاء العالم، ولضمان مشاركة هذه الدول في الاجتماع، فقد تقرر تنظيم الاجتماع في جزأين من أجل ادخار الموارد وتحقيق استفادة قصوى منها.

٥- عُقد الجزء الأول من الاجتماع، الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي، في كينغستون بجامايكا، في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ونظمته الأمانة بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والبيئة في جامايكا والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. أما الجزء الثاني من اجتماع الخبراء الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيطين الهادئ والهندي، فقد عُقد في راروتونغا بجزر كوك، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ونظمته الأمانة بالتعاون مع مصلحة البيئة في جزر كوك[(٢)]. وتمّ تبادل المعلومات بين

---

(١) لا ينسب الموجز مداولات أو نتائج محددة لأي جزء من جزأي الاجتماع.

(٢) يمكن الاطلاع على جدول الأعمال وورقة المعلومات الأساسية وعروض الخبراء التي قُدمت أثناء الاجتماع بجزأيه على الموقع الإلكتروني للاتفاقية الإطارية على العنوان: <http://unfccc.int/adaptation/adverse_effects_and_response_measures_art_48/items/3897.php>.

جزأي الاجتماع وحضر بعض المشاركين الجزأين كليهما. وترأس السيد باقر أسدي، رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، جزأي الاجتماع.

٦- وقد وُجهت دعوات المشاركة في الاجتماع إلى جميع أطراف الاتفاقية من الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى ممثلي الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية التي تقدم الدعم للأنشطة المتعلقة بالتكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتضمن المشاركون في جزأي الاجتماع ٣٨ ممثلاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية و١٠ ممثلين من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني و٢٣ ممثلاً من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة التي تعمل في المنطقة. وتضمن كل جزء من الاجتماع سبع جلسات تناولت (١) مقدمة حول الاجتماع ومعلومات أساسية؛ (٢) عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف؛ (٣) تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها؛ (٤) إدارة المخاطر والحد منها؛ (٥) التأمين؛ (٦) التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ (٧) النتائج وإجراءات المتابعة.

٧- وقدمت حكومات إسبانيا وأستراليا والبرتغال وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان دعماً مالياً سخياً للاجتماع ولحلقات العمل الإقليمية بشأن التكيف.

ثالثاً - موجز بشأن اجتماع الخبراء

ألف - مقدمة

٨- أكدت ورقة المعلومات الأساسية والعروض الأخرى المتصلة بها أن المسائل المتعلقة بمدى القابلية للتأثر والتكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية هي مسائل مهمة وملحّة للغاية، لا سيما بسبب تعرض هذه الدول للتأثيرات الضارة لارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من المخاطر الجيوفيزيائية المتعلقة بالمناخ، كتغير أنماط هطول الأمطار والأعاصير بأنواعها. وإن السياق الاجتماعي - الثقافي والاقتصادي الخاص لهذه الدول، بما في ذلك قلة الموارد المتوفرة، وعدد السكان القليل ولكن السريع النمو، والبُعد، وشدة التعرض للكوارث الطبيعية، والاعتماد المفرط على التجارة الدولية والقابلية للتأثر بالتطورات العالمية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقابليتها للتأثر بتغير المناخ. فالأراضي الزراعية وموارد المياه والتنوع البيولوجي تتعرض أصلاً للضغط بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وثمة مشاكل إضافية ناجمة عن ازدياد عدد سكان هذه الدول والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية المتاحة.

٩- وتشمل التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ ما يلي: الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انخفاض الإنتاج الزراعي، بسبب قصر موسم النمو أو الجفاف مثلاً؛ وفقدان غابات المنغروف والشعاب المرجانية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع نسبة البياض والحموضة في المحيطات؛ وفقدان الغابات البرية بسبب الأحوال الجوية البالغة الشدة؛ وانخفاض حجم عدسات المياه العذبة ووفرة موارد المياه بشكل عام بسبب تناقص مستوى هطول الأمطار وتسرب المياه المالحة؛ وتعرض المستوطنات والأراضي الزراعية الساحلية للفيضانات وتراجع السياحة بسبب الزيادة في وتيرة وقسوة الأحوال الجوية البالغة الشدة؛ والتدهور البيئي.

١٠- ويهدد تغير المناخ، من خلال تأثيراته، تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو الوارد في "استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"[٣] (استراتيجية موريشيوس) وبلوغ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

١١- وتتراوح خيارات التكيف الممكنة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من تدابير الحماية الساحلية الملموسة، كإنشاء الدفاعات البحرية، والمباني المقاومة للأعاصير وخزن المياه، إلى الحلول التنظيمية كحماية غابات المنغروف، ومراجعة قوانين البناء، وتخطيط الأراضي المحيطة بالسواحل والأنهار، وتحديث السياسة العامة المتعلقة بالمياه، ويمكن أن تشمل أيضاً الخيارات التكنولوجية كاستخدام محاصيل أكثر مناعةً. بيد أن ثمة معوقات قد تحدّ من خيارات التكيف وتنفيذها، منها عدم كفاية البيانات والقدرات التقنية، وضعف القدرات البشرية والمؤسسية، والموارد المالية المحدودة. وهناك أيضاً قيود طبيعية على التكيف من قبيل عدم القدرة على التراجع أمام ارتفاع مستويات سطح البحر. كما أن إساءة تقدير تأثيرات المناخ يمكن أن تعرقل عملية التكيف بدورها، لأنها قد تفضي إلى خيارات تكيف غير كافية أو مفرطة في الطموح أو غير ملائمة.

١٢- ومن أجل إحراز النجاح وتيسير التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون الاستجابات إزاء تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر منسقة ومتكاملة مع السياسات القائمة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وسياسات المحافظة على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينفذ أطراف الاتفاقية أنشطة تخفيف محكمة من أجل تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة عند مستويات تساعد على الحيلولة دون حدوث المزيد من العواقب الوخيمة.

باء - عمليات التقييم المتكامل للقابلية للتأثر والتكيف

١٣- لاحظ المشاركون من الأطراف والمنظمات وجود عدة منهجيات ووسائل لتقييم القابلية للتأثر والتكيف. بيد أن ثمة صعوبات رئيسية تواجه استخدام هذه الوسائل في الدول الجزرية الصغيرة النامية جراء ظروفها الخاصة. فاستخدام النماذج الدينامية ذات القدرة التحليلية العالية أو تقنيات تصغير النطاق الإحصائية يمكن أن يساعد في محاكاة التفاوتات المناخية المحلية وإجراء عمليات تقييم التأثيرات. وقد أبلغت جامايكا عن الأعمال التي اضطلعت بها بالتعاون مع بربادوس وكوبا وترينيداد وتوباغو في إطار المشروع الكاريبي لتغير المناخ الذي يتبع نموذج "توفير المناخات الإقليمية لدراسة التأثيرات" (PRECIS) بهدف التوصل إلى توقعات مناخية للمنطقة خلال فترة ٣٠ عاماً (٢٠٧٠-٢١٠٠).

١٤- بيد أن المشاركين لاحظوا أن استخدام النهج القائم على السيناريوهات لا يكفي وحده لتطوير أنشطة تكيف عملية. فالنُهج التي يمكن أن تشكل أساساً لصياغة مشاريع التكيف والتي تستطيع أن تمثل الخيارات والمعوقات المحلية بصورة أفضل يجب أن تستند إلى تحليل مستويات التأثر الحالية وممارسات التكيف القائمة، فضلاً عن مشاركة أصحاب المصلحة في جميع مراحل التقييم. وشرح ممثلون من توفالو وكيريباتي وجزر كوك كيفية تطبيق النُهج القائمة على المشاركة والمتجهة تصاعدياً في صياغة عمليات التقييم، بما في ذلك برامج العمل الوطنية للتكيف حسب الاقتضاء، وما يتصل بها من مشاريع لمعالجة الاحتياجات الملحّة والفورية.

---

(٣) <http://www.un.org/esa/sustdev/documents/docs_sids.htm>.

١٥- ووُجـــه نداء لإدماج النهجين التنازلي والتصاعدي والاستخدام المتكامل لهذين النهجين في عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف. كما شدّد مقدمو العرض على الحاجة إلى ربط تقييم القابلية للتأثر بالتقييم الاقتصادي الاجتماعي الطويل الأمد والدوري، فضلاً عن الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة ونشر المعلومات على جميع صانعي القرارات المعنيين.

١٦- وعـــرض ممثل من المعهد الدولي لتغير المناخ في جامعة ويكاتو مجموعة عامة من الأدوات لمشاريع التقييم. وتُبرز تلك الأدوات أطر العمل اللازمة لتنفيذ المشاريع، مع مراعاة التقييم المتكامل والتكيف والتنمية المستدامة.

١٧- وأكـــدت الأطـــراف مجدداً الحاجة إلى المعلومات العلمية الرصينة والوعي العام بشأن تغير المناخ الطويل الأمد وتقلب المناخ وقابلية المجتمع للتأثر؛ والحاجة إلى تقييم دقيق للمخاطر يستند إلى احتياجات التكيف مع منظور طويل الأمد وبنهج قائم على أنظمة المعلومات المرتدة والروابط.

١٨- وسلط المشاركون الضوء على أهمية التعاون الدولي والإقليمي في تطوير وتعزيز القدرة على إجراء عمليات تقييم القابلـــية للـــتأثر والتكيف وتعميم البيانات، بما في ذلك بناء قواعد بيانات إقليمية. وعرض ممثلو معهد البلدان الأمريكية لـــبحوث التغير العالمي (IAI) بحثهم بشأن مخاطر الأعاصير وقابلية المجتمعات للتأثر في منطقة الكاريبي. وقد انطلق البحث مـــن اعـــتقاد راســـخ بأن معالجة المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تقتضي ربط المعلومات والبيانات التاريخـــية بتقلب المناخ. أما "مشروع مستوى سطح البحر ورصد المناخ في جنوب المحيط الهادئ" فهو عبارة عن شبكة لجمع البيانات تتيح إمكانية رصد مستوى سطح البحر في منطقة المحيط الهادئ وتدعم في الآن ذاته التنبؤ بتقلب المناخ على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر. وقد أشير إليها باعتبارها من أفضل الممارسات في هذا المجال.

١٩- وأشار المشاركون إلى وجود حلول تكنولوجية رفيعة المستوى للرصد وتعميم بيانات الإنذار المبكر، كما اعترفوا بأنه نظراً للظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن بإمكان التكنولوجيات البسيطة أيضاً أن توفر حلولاً موثوقة وفي الوقت المناسب في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، طوّر العلماء في كوبا نظاماً للإنذار المبكر تُنتج بواسطته نشرات مناخية، ونشرات زراعية مناخية، وموجزات مناخية، وتنبؤات موسمية وإنذارات خاصة.

جيم - تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها

٢٠- اســـتعرض ممـــثلو الأطراف والمنظمات عدة أمثلة مفيدة لتخطيط التكيف والتنمية في القطاعات ذات الأولوية، كقطاع الصحة والمناطق الساحلية، فضلاً عن ممارسات ناجحة للتكيف القائم على المجتمعات المحلية. ولاحظ المشاركون أن هـــناك معلومات كافية لاتخاذ إجراءات تكيف تستند إلى تقلبات المناخ الحالية وظواهره الشديدة، وأن أوجه اللايقين المتبقية ليست مبرراً للامتناع عن اتخاذ إجراءات تكيف في الوقت الحاضر.

٢١- وأفاد ممثل لبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP) بأن معظم الدراسات المتعلقة بخيارات التكيف للـــبلدان الجـــزرية في المحـــيط الهادئ كانت تركز بشكل كبير على إمكانيات التأقلم مع ارتفاع مستويات سطح البحر والعواصف المرتبطة بالأعاصير الاستوائية. وكان هناك تركيز مبكر على حماية الأراضي من خلال تدابير الحماية الساحلية "الملموسة". بيد أن نطاق هذا التركيز قد اتسع مؤخراً وأصبح ينظر في تأثيرات تغير المناخ من منظور أكثر شمولاً.

٢٢- وهناك عدة دروس هامة استُخلصت من الدراسات الحديثة والممارسات الناشئة. فمن الممكن تعزيز مرونة النُظم القابلة للتأثر التي تديرها الحكومات أو المجتمعات المحلية من خلال تعديل الممارسات الإدارية، كتغيير الاستخدام أو المكان. ويمكن تعزيز تكيف النُظم الطبيعية القابلة للتأثر عن طريق الحد من الضغوط الناتجة عن تأثيرات غير متصلة بالمناخ، وإزالة الحواجز التي تحول دون هجرة النباتات أو الحيوانات، وتحسين ممارسات إدارة الموارد بشكل عام. كما أن تحسين الوعي العام والتأهب، ووضع نُظم للإنذار المبكر ورصد الأحوال الجوية البالغة الشدة، وتطوير استراتيجيات اتصال عامة، يجعل علم تغير المناخ في متناول المواطن العادي ويمكن أن يحدّ من قابلية النُظم البشرية للتأثر.

٢٣- وقد أعطى ممثل مركز الجماعة الكاريبية المعني بتغير المناخ (CCCCC) مثالين على مشاريع تتناول التكيف. فمشروع "تعميم التكيف مع تغير المناخ" (MACC) يضطلع بعمليات تقييم لقابلية المجتمعات المحلية المهددة للتأثر، فيستطلع تاريخها والتأثيرات الممكنة لتغير المناخ بغية تصميم خيارات تكيف للتأثير على سياسات التكيف. وتُجرى عمليات التقييم في قطاع السياحة في بربادوس وقطاع الزراعة في غيانا، وقد تُجرى في جامايكا وبليز أيضاً في قطاع موارد المياه. أما المشروع الخاص الرائد في مجال التكيف مع تغير المناخ، والذي يحظى بدعم مرفق البيئة العالمية، للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١١، فيجري تنفيذه في ثلاثة دول جزرية صغيرة نامية (دومينيكا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين) لتنفيذ تدابير تكيف رائدة تتناول تأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي وتردي الأراضي.

٢٤- وعرض المشاركون من أقل البلدان نمواً تجاربهم على صعيد عملية برامج العمل الوطنية للتكيف وأشاروا إلى جدواها في تيسير تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها، فضلاً عن إدماج تغير المناخ في السياسة العامة الوطنية. وشدّد ممثلون من كيريباس وملديف على أن التكيف يقتضي عملية طويلة الأمد تربط التشاور ذا الاتجاه التصاعدي مع التخطيط والسياسات ذات الاتجاه التنازلي، مع تيسير الحصول على التمويل عن طريق صندوق أقل البلدان نمواً وزيادة المكوّنات المتعلقة بالتكيف في برامج المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٥- ودعا الكثير من المشاركين إلى النظر في تطبيق عملية شبيهة ببرامج العمل الوطنية للتكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً. فعملية برامج العمل الوطنية للتكيف القائمة على المشاركة والمتجهة تصاعدياً تتيح مساهمة أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية ويمكن أن تفضي إلى تنفيذ أنشطة تكيف محددة في المجتمعات المحلية. وأشير إلى أن النُهج القائمة على المجتمعات المحلية تتيح، من وجهة النظر القطرية، الأسلوب الأكثر فعالية لبناء القدرات اللازمة لأنشطة التكيف العملية من خلال التنفيذ وعملية "التعلم بالممارسة".

٢٦- وشدّد المشاركون على الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية فضلاً عن تدريب أصحاب المصلحة للمساعدة على تطوير وسائل متخصصة لتخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها. كما شُدد على أهمية التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١- دعم التكيف في سياق التنمية المستدامة

٢٧- زودت عدة منظمات بمعلومات عن الدعم القائم لأنشطة التكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقرّت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرة البحر الكاريبي، التي يشكل التكيف جزءاً أساسياً منها.

وتنطوي المبادرة على أنشطة بناء القدرات وفقاً للمقرر ٥/م أ-٧ بشأن عمليات تقييم الكوارث للحد من المخاطر؛ وتعزيز التكيف في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ودمج تغير المناخ في أطر التنمية الاجتماعية الاقتصادية و/أو القطاعية.

٢٨- وأعلم مرفق البيئة العالمية المشاركين بشأن قواعده المتعلقة بتمويل أنشطة التكيف. ويتمثل أحد الفروق الرئيسية بين قواعد التمويل في إطار الصندوق الاستئماني للمرفق (مجال التركيز المتعلق بتغير المناخ) والصندوقين الجديدين، أي الصندوق الخاص بتغير المناخ وصندوق أقل البلدان نمواً، في أن الأطراف ليست بحاجة في إطار هذين الصندوقين الجديدين إلى أن تثبت أن مشاريعها سوف تحقق منافع عالمية. وأحيط المشاركون علماً بمشاريع التكيف التي ينفذها البنك الدولي في كل من كيريباس، والمناطق الجزرية التابعة لكولومبيا في البحر الكاريبي، ودومينيكا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

٢٩- وشدّد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن دعم تنمية تتسم بمناعة مناخية يقتضي دمج الاحتياجات المناخية في قطاعات التنمية، كما يجب النظر في وضع تدابير تكيف على الأمدين القصير والطويل معاً، من أجل التصدي لتقلبات المناخ الحالية وتغيره على الأمد الطويل. ويتطلب دعم مرونة النظام البيئي دمج التكيف في الأنشطة التي يدعمها مرفق البيئة العالمية والتي تُقيَّم في سياقها مخاطر تغير المناخ بالنسبة للتنوع البيولوجي وتردي الأراضي والمياه الدولية.

٣٠- وأعرب جميع ممثلي منظمات الدعم عن حرصهم على إدراج التكيف في أنشطة منظماتهم وأوضحوا الطرق التي يدعمون بها التكيف، ولكنهم أبدوا قلقهم إزاء عدم كفاية إجراءات التكيف في المنطقة.

٣١- وتحدث ممثل من ناورو، من منظور قطري، مشدداً على أهمية المشاريع المتعددة الأطراف، كمشروع "تقييم التأثيرات والتكيف مع تغير المناخ" الذي موّله مرفق البيئة العالمية ونفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتطرق عرض لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جزر المحيط الهادئ إلى وصف مشروع تقييم تقني للجزر المرجانية. وشدّد المشاركون على أهمية إيصال المعلومات المنبثقة من هذه المشاريع إلى صانعي القرار المعنيين وضمان متابعة الدراسات التقنية بصورة عملية.

٣٢- وشدّدت العروض وما تلاها من مناقشات على أهمية النُهج المنسقة والشاملة لدعم التكيف في سياق التنمية المستدامة وعلى ضرورة النظر إلى القابلية للتأثر كمسألة ترتبط بالتنمية. أما بالنسبة للإدارة المستدامة للموارد، التي تشكل جزءاً من عملية التكيف، فإن ترسيخها يقتضي اتساق الأنماط السلوكية لأصحاب الموارد ومستخدميها والبرامج الإنمائية وتخطيطها بشكل متزامن، وذلك على مستويات التدخل الخمسة وهي: المجتمع المحلي، والمستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي/العالمي.

٣٣- وأكّد عدة مشاركين مجدداً على الحاجة إلى تحسين وتبسيط إجراءات الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية. واعتُبر تعقيد الحصول على مثل هذا التمويل، بما في ذلك لمشاريع برامج العمل الوطنية للتكيف العاجلة والفورية، مسألة تستدعي المزيد من البحث.

٢- الروابط بين الاتفاقية واستراتيجية موريشيوس

٣٤- استجاب المشاركون للدعوة التي وجهتها الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها الخامسة والعشرين للنظر في كيفية العمل حالياً، أو ربما مستقبلاً، بالأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في استراتيجية موريشيوس عند الاضطلاع بأعمال الاتفاقية وبروتوكول كيوتو التابع لها. وأقرّ المشاركون بوجود روابط بين هاتين العمليتين.

٣٥- وقال ممثل أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ إن الاتفاقية وبروتوكول كيوتو التابع لها واستراتيجية موريشيوس تجمعها أولويات مشتركة تشمل العمل في مجال التكيف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والبحث، والرصد المنهجي، فضلاً عن الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في المستقبل. وأشار إلى حاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن تكون سباقة في الاستفادة من هذه القواسم المشتركة. ولذلك فإن ثمة حاجة إلى تعزيز تمثيلها في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتوصل إلى سبل لتناول بنود جدول أعمال الاتفاقية بأسلوب متكامل يتيح استكشاف الروابط مع التنمية المستدامة واستراتيجية موريشيوس.

دال - إدارة المخاطر والحد منها

٣٦- ركزت ورقة المعلومات الأساسية والمناقشات على أن ممارسات تقييم المخاطر وإدارة المخاطر من شأنها مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حد كبير في التهيؤ لتأثيرات تغير المناخ، وخاصةً تلك التأثيرات المرتبطة بتزايد وتيرة الأحوال الجوية البالغة الشدة. واستكشف المشاركون التدابير المتعددة المتعلقة بإدارة المخاطر والحد منها على مستويات مختلفة.

٣٧- فعلى سبيل المثال، أطلع ممثل من جزر كوك المشاركين على تجربة بلده في مجال هذه التدابير، بما في ذلك إدراج مبادرات إدارة المخاطر والحد منها في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، وخاصةً الخطة الرئيسية للهيكل الأساسي الوقائي على مدى ٢٠ عاماً، لضمان تطوير هياكل أساسية ذات مناعة مناخية؛ ومشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة التوعية وبرامج الإنذار المبكر.

٣٨- وفي منطقة الكاريبي، سُلط الضوء على نموذج بربادوس الخاص بالتخفيف من مخاطر الانجراف الساحلي، رغم أنه لا تزال هناك العديد من الاحتياجات والثغرات، بما في ذلك الحاجة إلى جمع المزيد من البيانات الأوقيانوغرافية لضمان تغطية الجزيرة بالكامل والحاجة إلى تدريب موظفين على تفسير البيانات ووضع النماذج. كما يتعين تنفيذ عمليات تقييم قابلية السواحل للتأثر بأسلوب يراعي الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٩- وقدّم ممثل من بليز عرضاً عن نظام الإنذار في منطقة الكاريبي الذي تدعمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وسلط المتحدث الضوء على عدد من القيود التي تحول دون تنفيذ النظام تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك صغر حجم الجزر، وزيادة القابلية للتأثر بالمخاطر الطبيعية والصدمات الخارجية، وتدني القدرة على التكيف وارتفاع التكاليف، والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثمة حاجة إلى تصغير نطاق نماذج المناخ العالمية لتقييم القابلية للتأثر باستخدام وسائل تشمل الأساليب الموضوعية ونماذج التقييم المتكامل على سبيل المثال.

٤٠- واستعرضت عدة منظمات وشبكات ومشاريع تجاربها في الاضطلاع بأنشطة للحد من المخاطر التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية جراء الكوارث الطبيعية. وعلى الصعيد الدولي، شرح ممثل من الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) والأنشطة المضطلع بها في منطقة الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ استجابةً لاعتماد إطار عمل هيوغو، بغية تعزيز مناعة البلدان والمجتمعات المحلية تجاه الكوارث.

٤١- واقترح المتحدثون سبلاً للتوعية بشأن الروابط بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، والحاجة إلى دمج كليهما في خطط التنمية. وسلط المشاركون الضوء على الروابط العديدة بين الحد من مخاطر الكوارث وقضايا وأنشطة تغير المناخ، بما في ذلك تشابه الأهداف العامة المتمثلة في تعزيز الاستدامة ومناعة المجتمعات والأمن البشري؛ وتشابه مجالات التركيز القطاعية والتعقيدات والتحديات؛ والاعتماد على صنف متشابه من التدابير والسياسات. كما أشير إلى أن جهود الحد من مخاطر الكوارث تتيح فرصاً لتنفيذ استراتيجيات تصاعدية للتكيف مع تقلب المناخ والأحوال الجوية البالغة الشدة.

٤٢- وعلى المستوى الإقليمي، فإن "البرنامج الكاريبي لبناء القدرات في مجال التخفيف من المخاطر"، التابع للجماعة والسوق المشتركة الكاريبية، يساعد البلدان الكاريبية على وضع سياسات وطنية للحد من القابلية للتأثر بالمخاطر. واستعرضت الوكالة الكاريبية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة أنشطتها وحددت الانعكاسات الخطرة لتغير المناخ، بما في ذلك كيفية التصدي لتزايد وتيرة وشدة ظواهر الفيضانات الداخلية والغمر الساحلي جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. وأُعرب عن الحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال التخطيط لحالات الفيضانات الطارئة وتقييم تأثيرات الأضرار الممكنة. وفي منطقة المحيط الهادئ، تعمل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ (PFIS)، وهي منظمة إقليمية ذات صبغة حكومية دولية تخدم زعماء الدول الأعضاء المستقلة في المحيط الهادئ، على تشجيع ومناصرة إعطاء الأولوية لإدماج القضايا المتعلقة بالكوارث، بما فيها القضايا المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجيات التكيف، في عمليتي التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني.

٤٣- وأشار المشاركون إلى أهمية تقوية الروابط بين المؤسسات ذات الصلة لزيادة التأهب للكوارث المتعلقة بالمناخ، والتكامل مع المجموعة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث فيما يتعلق بالأساليب والأدوات، وتحديد آلية وطرائق ملائمة لإدارة المخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

هاء - التأمين

٤٤- كانت المناقشات مستفيضة بشأن القضايا المتعلقة بالتأمين، ما يدل على الأهمية الفائقة لهذه المسألة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم التأكيد على أن التأمين يشكل استراتيجية تحوط لأنه يعزز المناعة المالية. بيد أن سوق التأمين محدودة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب قلة عدد سكانها وصغر حجمها الجغرافي، وعزلتها النسبية، وكثرة تعرضها لأحوال جوية بالغة الشدة، وقلة الأصول الاقتصادية في الكثير من البلدان، وقلة اهتمام القطاع الخاص بالتأمين، خاصةً في منطقة المحيط الهادئ.

٤٥- وعرضت جامايكا عدة استنتاجات تشير إلى أن توزيع التأمين ضد الكوارث الطبيعية يصب في صالح البلدان المتقدمة بشدة. فمنطقة الكاريبي تعتمد بشكل كبير على سوق إعادة التأمين. ونظراً لكثرة تعرض هذه المنطقة للمخاطر وخسائرها على مر السنين، فإن عدداً قليلاً جداً من شركات التأمين المحلية تمكن من إقامة قواعد رأسمالية كبيرة لاستيعاب المزيد من المخاطر، ما يؤدي إلى استمرار الاعتماد الشديد لقطاع التأمين على نقل المخاطر إلى شركات إعادة التأمين الدولية الكبرى. ولا تزال أسعار التأمين في ازدياد في منطقة الكاريبي عاماً بعد عام، بغض النظر عما إذا كانت المنطقة قد تعرضت لكارثة أم لا. واقترح المتحدث أنه ينبغي للإقليم أن ينظر في تغطية فعالة لتأمين قطاع الزراعة والممتلكات والهياكل الأساسية وأن تركز الجهود الإقليمية على ضمان تحسين المناعة.

٤٦- وفي منطقة المحيط الهادئ، أشارت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ إلى أن دراسة حول موضوع التأمين قد عُرضت على الحكومات في عام ٢٠٠٣. وكان البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة الثنائية مترددة في تبني التأمين ضد الكوارث في منطقة المحيط الهادئ بسبب ارتفاع احتمالات التعرض للمخاطر. وأشير إلى أن الخيار الأفضل قد يتمثل في تقاسم المخاطر وتجميعها. ولاحظ المشاركون أن ثمة حاجة لإعادة النظر في مسألة الآليات المتعلقة بالتأمين، كالتأمين الجزئي، في سياق التطورات التي حدثت مؤخراً.

٤٧- بيد أن هناك أمثلة على مخططات التأمين يمكن استخلاص العبر منها. فهناك على سبيل المثال شركة التأمين المتحدة في بربادوس، التي تقدم حوافز مالية لأصحاب المنازل من أجل اتخاذ تدابير وقائية، ومرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث (CRIF) التابع للبنك الدولي، والذي يجرب مخططاً للدول الصغيرة لشراء تغطية تأمينية معيارية ضد مخاطر الكوارث الطبيعية. كما أن "برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه" قد يتيح بدوره فرصةً قيّمة لحث الجهود المنهجية المتعلقة بالتأمين في سياق التكيف مع تغير المناخ.

٤٨- وتتيح الأنشطة المتعلقة بالتأمين فرصة فريدة لتوزيع المخاطر ونقلها، كما تتيح حوافز للحد من المخاطر ومنعها ما سيعزز أيضاً المناعة إزاء الصدمات الخارجية فيما يُشرك القطاع الخاص في أنشطة التصدي لتغير المناخ. ومن فوائد تشجيع الأنشطة المتعلقة بالتأمين أنها ستساعد في حفز الجهود المتعلقة بالإحصاء الكمي للمخاطر والخسائر الممكنة جراء تغير المناخ. ويتعين مباشرة حوار جاد بين الحكومات والقطاع الخاص (بما في ذلك المصارف التي يمكن أن تتأثر قروضها بسبب الافتقار إلى دراسة المخاطر المرتبطة بالمناخ).

٤٩- ورأى المشاركون أن عملية الاتفاقية يمكن أن توفر الدعم لدراسة مبادرات تأمين فعالة من حيث التكلفة مصممة لملاءمة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كآليات تجميع المخاطر بين عدة دول؛ ومرافق إعادة التأمين الإقليمية؛ والصناديق الخاصة بالكوارث والمرتبطة بالأسواق المالية الدولية؛ وصناديق الكوارث الوطنية/الإقليمية التي تحظى بدعم مالي من المجتمع الدولي؛ والتأمين الجزئي؛ والشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

٥٠- وعرض المشاركون فكرة إنشاء منتدى بمشاركة واسعة من الأطراف ومختلف أصحاب المصلحة و/أو مجموعة من الخبراء الفنيين، لوضع خيارات التأمين المتاحة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن هيئة تأمين لهذه الدول من أجل توفير الدعم المالي كشكل من أشكال إعادة التأمين.

٥١- وقد يتجاوز استخدام التأمين النموذج التقليدي، عن طريق آليات مبتكرة مثلاً، كتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تسجيل أرصدة الكربون مقابل الحصول على دعم تأميني؛ أو من خلال المشتقات الاستثمارية المتعلقة بالطقس التي تحقق عوائد استجابةً لمحفزات الطقس (كاستخدام الحد الأقصى لسرعة الريح مؤشراً) بدلاً من الاستجابة للخسائر الظاهرة؛ أو عن طريق ترتيب تمويلي يشبه مجمع التأمين الدولي الذي اقترحه تحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS).

واو - التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي

١- التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٢- شُدد على أهمية حفز التعاون بين المؤسسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الحاجة إلى إدماج تغير المناخ في أعمال مختلف المنظمات والشبكات الإقليمية، والحاجة إلى تبادل الخبرات والدروس التي تستخلصها المجتمعات المحلية التي تواجه مشاكل مشابهة. وسلطت عروض الخبراء ومناقشاتهم الضوء على العديد من المبادرات والشبكات الإقليمية المفيدة، التي تعمل من خلالها المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على تشجيع التعاون الإقليمي في مختلف القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

٥٣- وشرح مركز المياه للمناطق المدارية الرطبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي دوره في توفير هياكل البيانات والمعلومات لدعم أنشطة التكيف مع تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويتضمن ذلك توطيد القدرات في مجال المعلومات البيئية، بواسطة نظام أمريكا الوسطى للمعاينة والرصد (SERVIR) مثلاً، والمساعدة على إنشاء آليات لتعزيز التعاون الإقليمي، بواسطة مذكرة التفاهم مع مركز الجماعة الكاريبية المعني بتغير المناخ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، والقرار الوزاري للمنتدى الأمريكي الإيبيري (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) ومبادرة التحالف الإنمائي العالمي مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (حتى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) على سبيل المثال. كما أشير إلى الحاجة للاشتراك في وضع المشاريع، والاضطلاع بأنشطة بحث وتطوير فيما يتعلق بتصغير نطاق سيناريوهات المناخ فضلاً عن تنظيم حلقات العمل وأنشطة التدريب.

٥٤- وأشار ممثل أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ إلى أن استراتيجية موريشيوس تستدعي المزيد من التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصةً في مجال التكيف، وذكّر بالتعاون المثمر بين المناطق التي تنتمي إليها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدعم المبكر لصياغة آلية تعاون بين الدول الواقعة في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. وأشار إلى أن منطقة المحيط الهادئ تتطلب تشاوراً إقليمياً مفصلاً؛ ومساعدة تقنية ومالية لإنجاز الأولويات في إطار عمل المحيط الهادئ، خاصةً فيما يتعلق بالتكيف وعلوم تغير المناخ المتعلقة بالتكيف؛ وتحسين فرص التدريب والتوعية؛ واستراتيجيات الاتصالات؛ والربط الشبكي لتقاسم وتبادل المعلومات؛ وتوحيد عملية الإبلاغ؛ وقواعد البيانات.

٥٥- وأوضح ممثلو المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي آلياتهم الخاصة بالتعاون الإقليمي، بما في ذلك منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وبرامج البحار الإقليمية (البرنامج الكاريبي للبيئة)؛ ومنتدى المجتمع المدني لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرلمان أمريكا اللاتينية (PARLATINO)؛ وبرنامج الوعي والتأهب لحالات الكوارث على الصعيد المحلي.

٥٦- ويشكل منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي يضمّ ١٦ من الدول المستقلة وذات الحكم الذاتي في المحيط الهادئ، المنظمة الأولى في المنطقة على صعيد السياسات الاقتصادية والسياسية. ويلتقي قادة المنتدى سنوياً للتوصل إلى استجابات جماعية للقضايا الإقليمية، بما في ذلك تعزيز سبل التصدي لتغير المناخ.

٥٧- وتطرق المشاركون إلى التعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. فعلى سبيل المثال، أشار ممثلا ملديف وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ إلى أنه بالرغم من بعض المبادرات القائمة، فإن مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي في التعاون مع نظيراتها في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والمحيط الأطلسي لا تزال في طور المهد. ووُجهت دعوة لإدخال الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيطين الهندي والأطلسي في إطار التعاون العالمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال المؤسسات، لتعزيز تبادل الخبرات والتكنولوجيا الملائمة، واستخدام عملية الاتفاقية لتيسير ربط المراكز الجديدة في المحيطين الهندي والأطلسي بغيرها من المراكز الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٨- وشدّد المشاركون على جدوى استغلال الشراكات والشبكات القطاعية استغلالاً كاملاً على جميع المستويات من أجل تحقيق تعاون وتنسيق فعالين بين مختلف الجهود الإقليمية. ولاحظت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ أن هناك الكثير من الشراكات القطاعية في الإقليم والتي تضطلع بأنشطة مفيدة في قطاعات الماء والطاقة والزراعة على سبيل المثال. ولكن لا يزال هناك نقص في التفاعل وتنسيق الأنشطة.

٥٩- وفي معرض الحديث عن التحديات والمعوقات المرتبطة بالتعاون الفعال والطويل الأمد، أشار المشاركون إلى أن أنشطة الدعم الخارجي قصيرة الأمد وتستند إلى المشاريع، وكثيراً ما تستخدم نهج المهمة الواحدة بدلاً من النهج البرنامجي الشامل والطويل الأمد. وأفرقة العمل التي تُنشأ في إطار المشاريع، والتي تمتلك إمكانيات هامة لتقديم الدعم التقني والعلمي، كثيراً ما تعجز عن تحقيق تلك الإمكانيات في مجال تعميم المعلومات وأفضل الممارسات. وأشار المشاركون إلى الممارسة الجيدة التي يتبعها برنامج وضع النماذج التابع لأمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ والذي انتقل من المشاريع المفردة إلى مأسسة برامج تغير المناخ في جميع أنحاء المنطقة وربط المؤسسات الخارجية لوضع النماذج المناخية مع المؤسسات الإقليمية وإدارة الكوارث وخدمات المناخ، بغية تشجيع الأعمال المتعلقة بوضع النماذج في المنطقة وتبادل المعلومات وتفادي تكرار الجهود.

٦٠- وسلط المشاركون الضوء على أهمية تحسين تنسيق مختلف الجهود لتعزيز الفعالية وتقديم الخدمات على المستوى الوطني. وشُدد في هذا الصدد على حاجة الشركاء في دعم التنمية إلى استغلال "حلقات الامتياز" القائمة استغلالاً كاملاً وتعزيز التنسيق فيما بينهم لإتاحة منتدى للتعاون على أساس مستدام وطويل الأمد. وبالإضافة إلى التعاون الإقليمي، أشار بعض المشاركين إلى الحاجة لهيئة خاصة مكرسة للنظر في تنسيق مختلف الأنشطة. كما ينبغي تقوية الروابط الداخلية بين مختلف المؤسسات والأنشطة والعمليات لتعزيز الفوائد المشتركة التي يمكن تحقيقها. وشدد المشاركون كذلك على الحاجة إلى إشراك المزيد من المنظمات غير الحكومية الوطنية، خاصةً المنظمات التي تستضيف برامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية.

٢- التعاون بين بلدان الشمال والجنوب

٦١- خلال المناقشات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، عرض ممثلون من أطراف مدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الثاني) بعض مبادراتهم. ففي منطقة المحيط الهادئ مثلاً، ركّزت أستراليا دعمها على تحسين المعارف في مجال المناخ والمخاطر المرتبطة بتغيُّر المناخ والقابلية للتأثر به، فضلاً عن إنقاذ البيانات ورصدها. وأبلغ ممثل أستراليا عن زيادة الدعم لمشاريع التكيف الأساسية، بما في ذلك مشروع رُصد لـه مبلغ ٦ ملايين دولار أسترالي لتقديم منح صغيرة لأنشطة الأمن المائي (تخزين المياه وحماية غابات المنغروف وتنويع المحاصيل) ودعم مشروع للبنك الدولي في مجال التكيف في كيريباس.

٦٢- وتحدَّث مشارِك من نيوزيلندا عن برنامج عمل بلده بشأن التكيف في المنطقة الذي يركز على دمج النهوج التنازلية والتصاعدية، والنهوج المجتمعية، وبناء القدرات، وإدراج موضوع تغيُّر المناخ في عمليات التنمية القائمة، من خلال إشراك أهم المعنيين من أصحاب المصلحة والممارسين في مجال التكيف.

٦٣- ووصف المشارِك من فرنسا مشروع بلده المتعلق بتحسين بناء القدرات الإقليمية والوطنية للجنة المحيط الهندي، وهو مشروع تشارك فيه جزر القمر وسيشيل وفرنسا (لا رينيون) ومدغشقر وموريشيوس. ويرمي المشروع الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية الفرنسي إلى بناء القدرة على مراقبة المناخ وتقييم تأثيرات تغيُّر المناخ وتحليلها والإنذار بالأحوال الجوية البالغة الشدة والحد من مخاطرها وتعزيز سياسات وتدابير التكيُّف، وإنشاء هياكل إقليمية للتعاون والتنسيق.

٦٤- أما المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية فتتعاون من خلال وزارة الشؤون البيئية والغذائية والريفية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطبيق نظام "توفير المناخات الإقليمية لدراسة التأثيرات" (PRECIS). وتلقى التدريب أكثر من ٢٠٠ باحث من مختلف أرجاء العالم وعُقدت حلقتا عمل في منطقة الكاريبي. وتدعم المملكة المتحدة أيضاً مشروع "تعميم التكيُّف مع تغيُّر المناخ" (MACC)، وبالتالي فهي تدعم البلدان الـ ١٢ الأعضاء في الجماعة الكاريبية على بناء قدراتها في مجال تقييم القابلية للتأثر بتغيُّر المناخ والمخاطر المرتبطة به، والحصول على الموارد واستخدامها الفعال في الحد من القابلية للتأثر بتغير المناخ ووضع وتنفيذ برنامج لتثقيف وتوعية الجمهور.

٦٥- وتساعد الولايات المتحدة الأمريكية على جمع وتحليل بيانات الأحوال الجوية والمناخية، ووضع أدوات لدعم اتخاذ القرارات، وإدماج المعلومات المناخية في البرامج والمشاريع الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والأقاليم الجزرية في المحيطين الهادئ والهندي، وبخاصة في هاواي وساموا الأمريكية وولايات ميكرونيزيا الموحّدة وبالاو وجزر مارشال، مع التركيز على علم تغير المناخ من أجل تيسير اتخاذ القرارات والتكيف مع القابلية للتأثر بالمناخ وتغير المناخ، وتكنولوجيا الحد من استهلاك الطاقة، واستخدام الأراضي والحراجة. وتشمل الأنشطة الأخرى التي تقوم بها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية دعم جهود النظام العالمي لمراقبة المناخ والنظام العالمي لمراقبة المحيطات، وتدريب الموظفين في المنطقة على الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية في قطاعات مثل إدارة الموارد المائية والموارد الساحلية والزراعة والسياحة والصحة العامة، وتقديم الدعم للمبادرة الدولية بشأن الشعاب المرجانية وللجهود المبذولة من أجل تحسن القدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية.

٦٦- ومن جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، تحدث المشارك من توفالو عن التعاون الاستراتيجي والتقني والمالي بين هذه الدول والبلدان الأطراف المدرجة في المرفق الثاني. وذكر أن المقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف، ولا سيما المقررين ٥/م أ-٧ و١/م أ-١٠، حدّدت إجراءات تقديم الدعم على سبيل الأولوية من خلال تمويل التكيف من جانب مرفق البيئة العالمية. وسلّط المتحدث الضوء على ضرورة ضمان التنفيذ الكامل لهذا الاتجاه الاستراتيجي. ورأى أن وضع برنامج عمل خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية يساهم في استراتيجية موريشيوس، وقيام الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بإعداد تقرير خاص عن هذه الدول، وإنشاء مركز لتبادل المعلومات، وتبسيط إجراءات الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية هي من بين السُبُل الكفيلة بتعزيز الدعم المقدَّم للتكيف.

٦٧- وشدّد المشارك من جزر كوك على أهمية وضع خطط للتنمية الوطنية كشرط مسبق للحصول على المساعدة الخارجية. وتحدث عن ضرورة تعزيز التعاون على الصعيدين الأقاليمي والعالمي من أجل تحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والحاجة للمساعدة التقنية في مجالات متخصصة، بما في ذلك التأمين والخيارات التكنولوجية لتحسين التكيف العملي مع تغير المناخ. ودعا المشاركون أيضاً إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمنحها الدول المتقدمة والقيام في الوقت ذاته بإدماج التكيف مع تغيُّر المناخ في خططها وأولوياتها الإنمائية.

رابعاً - النتائج الرئيسية

٦٨- تمخضت المناقشات في اجتماع الخبراء عن عدد من النتائج المتعلقة بالقابلية للتأثر والتكيُّف وتقييم المخاطر؛ والتخطيط لأنشطة التكيف وتنفيذها؛ وإدارة المخاطر والحد منها، بما في ذلك التأمين؛ والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ألف - عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف

٦٩- يمثّل تقييم القابلية للتأثر والتكيف أداة حيوية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دراسة سبل التصدي لتغيُّر المناخ وتنفيذها. إلا أن أحد الشواغل الرئيسية هو تناقص التمويل الدولي المتاح لدعم تكييف هذه الأدوات مع ظروف كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتوجد عدة خيارات لتحسين عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيُّف في هذه البلدان وتطبيقها بنجاح فيما بعد. ومن الحيوي أيضاً بذل جهود لتحسين عمليات تقييم التكيف المستقل والمخطَّط له وخفض تكاليفها. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة لتحسين عمليات التقييم والمنهجيات المتصلة بها متسقة مع الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج عمل نيروبي.

٧٠- وينبغي تحسين إدماج المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيُّف. ويشمل ذلك ربط القابلية للتأثر بالمناخ بالدراسات الاجتماعية - الاقتصادية، وعمليات التقييم الاجتماعي - الاقتصادي الطويل الأمد والدوري، والدراسات المتعلقة باستراتيجيات التصدي، وتقييم القابلية للتأثر بحسب نوع الجنس. وينبغي تكميل ذلك باستخدام نهوج تنازلية (قائمة على سيناريوهات) وتصاعدية (قائمة على تحليل القابلية للتأثر في الوقت الراهن) وكذلك النظر في نهوج المشاركة المجتمعية. وينبغي أيضاً النظر في أوجه التآزر بين سياقات تغيُّر المناخ والتنوع الأحيائي والحدّ من مخاطر الكوارث.

٧١- وتتطلب عملية صنع القرار، بما في ذلك اتباع سياسات لإدماج تقييم القابلية للتأثر بتغير المناخ والتكيف معه في التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني، تطبيقاً فعالاً للأدوات وللمساهمات العلمية.

٧٢- ويتسم الرصد المستدام والعالي الجودة والطويل الأجل للمناخ عامةً وللمناخ الزراعي ومستوى سطح البحر بأهمية حاسمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي تحسين إنقاذ البيانات وقوائم جرد البيانات، وزيادة استخدام نظام المعلومات الجغرافية كأداة لتحسين الحصول على البيانات وإدماج نماذج تصغير النطاق ذات القدرة التحليلية العالية.

٧٣- ويلـــزم تخصيص موارد إضافية للتدريب وتحسين القدرة على التقييم التكامل للقابلية للتأثر، بما في ذلك عمليات التقيـــيم المـــتكامل للمخاطر والدورات الخاصة في جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك توفير التمويل للفرق الإقليمية الخاصة لتقديم دعم مستدام للبلدان في ما تجريه من عمليات تقييم للقابلية للتأثر والتكيف.

باء - تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها

٧٤- إن إحدى الأولويات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي تنفيذ تدابير تكيف عملية على جميع المستويات، مـــن مســـتوى المجتمعات المحلية إلى المستوى الوطني. وينبغي وضع إجراءات ومشاريع للتكيف متكاملة وجيدة التخطيط والتنســـيق، وتحسين التدفقات المالية إلى الأنشطة المتعلقة بالتكيف من خلال الآليات القائمة والجديدة على الصعيد الدولي وفي إطـــار المساعدة الإنمائية الرسمية والقطاع الخاص. وإعادة التوطين في دول أخرى ليس خياراً متاحاً للعديد من الدول الجـــزرية الصـــغيرة النامية؛ فبالإضافة إلى التبعات الاجتماعية - الاقتصادية، تشكل إعادة التوطين تعدياً على سيادة هذه الدول.

٧٥- ويحتاج واضعو السياسات وخطط التنمية إلى أدوات فعالة لبناء القدرة على التكيف وتعميمها وتعزيزها، بسبل منها مثلاً الاعتماد على أطر التخطيط القائمة مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنظمة دول شرق الكاريبي ومركز الجماعة الكاريبية المعني بتغير المناخ. ويجب أيضاً تعزيز المعرفة بتوافر هذه الأدوات.

٧٦- وينـــبغي إذكاء الوعي بشأن التكيف في القطاعات الحساسة ووسائط الإعلام، باستخدام الأحداث الجارية، مثل الأزمات الاقتصادية والجوية والصحية، كأساس لتعزيز تدابير التكيف مع ما يصاحبها من فوائد.

٧٧- ويجـــب بـــناء القدرات المحلية والوطنية وتعزيزها. وينطوي ذلك على الاعتراف بدور الجامعات ومراكز التعليم العالي ومراكز الامتياز، فضلاً عن تدريب أصحاب المصلحة في القطاعات الرئيسية وتثقيفهم وبناء قدراتهم. ويمكن تحسين الدعم المقدم لتعزيز المؤسسات، بما فيها المراكز الإقليمية، من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية.

٧٨- ويجب إشراك القطاع الخاص في بلدان الشمال والجنوب إشراكاً كاملاً في تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها على أســـاس قطاعي. وتوجد حاجة إلى تحسين التمويل والحصول عليه من الصناديق القائمة لمرفق البيئة العالمية من أجل توفير الدعم التقني والمالي وبناء القدرات بفعالية.

٧٩- ويجب الأخذ بممارسات مستدامة في قطاع السياحة أو تطويرها أو تعزيزها بالتآزر مع أنشطة التكيف والعمل المتعلق بحماية التنوع الأحيائي. ويجب أيضاً تعزيز الترابط والتآزر بين برنامجي العمل المتعلقين بالتنوع الأحيائي وتنوع المناخ في إطار اتفاقيتين، ولا سيما فيما يتعلق بالتنوع الأحيائي في الجزر.

٨٠- ومن المهم ردم الفجوة بين تقييم التكيف وتخطيطه وتنفيذه، وكذلك بين احتياجات المجتمعات المحلية والتخطيط على الصعيدين الوطني والقطاعي، بسبل منها دمج القرارات السياساتية ونهوج التخطيط التنازلية والتصاعدية. وينبغي مطابقة مشاريع الدعم مع الاحتياجات ذات الأولوية، بما في ذلك زيادة التمويل وتحسين مشاريع التكيف القائم على المجتمعات المحلية، وكذلك التصدي لدور المعارف التقليدية وتطبيقها. وتلافياً لسوء التكيف، يجب استحداث آليات للتحقق من صحة خيارات التكيف.

جيم - إدارة المخاطر والحد منها

٨١- إن قابلية الدول الجزرية الصغيرة النامية للتأثر بتغير المناخ والمخاطر المرتبطة به أعلى كثيراً مما هي عليه لدى معظم الدول الأخرى بسبب صغر حجمها. ويمكن أن يوفر إطار لإدارة الحد من مخاطر الكوارث منطلقاً لتقييم المخاطر المناخية، بسبل منها استخدام ما هو متاح من قدرات تقنية وتشريعات وموارد.

٨٢- ويجب إدماج إدارة تغير المناخ والكوارث في أنشطة إدارة المخاطر، بسبل منها أطر التخطيط المهيكل، وتعزيز الروابط القائمة بين المؤسسات على الصعيدين الوطني والمجتمعي من أجل رفع مستوى التأهب للكوارث المرتبطة بالمناخ والاعتماد على الآليات القائمة، بما فيها نظم الإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إدماج منظور طويل الأجل لبلورة تقييم المخاطر والتمكين من دراسة تواتر الأحوال الجوية البالغة الشدة وسيناريوهات أسوأ الحالات.

٨٣- وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تحسين قدرتها على فهم القابلية للتأثر بالمناخ في الوقت الحاضر وإدارة المخاطر (بسبل منها مثلاً وضع نظم للإنذار المبكر وتشغيلها). ومما قد يساعد على تحقيق ذلك زيادة التعاون بين الجهات المعنية بتغير المناخ والجهات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بشأن تطبيق الأساليب والأدوات وتبادلها، وكذلك إذكاء الوعي العام عن طريق التثقيف والتكنولوجيات والاستراتيجيات الجديدة، والارتقاء بمستوى قواعد ومعايير البناء لتشمل القطاعات والمجالات الرئيسية مثل الزراعة والمياه والصحة والهياكل الأساسية والتنوع الأحيائي. ويجب استخدام المعلومات العلمية الخاصة بكل منطقة لبلورة خيارات إدارة المخاطر.

دال - التأمين

٨٤- التأمين أداة حيوية لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما للمجتمعات والقطاعات الساحلية، بما في ذلك السياحة. وتتيح الإجراءات المتصلة بالتأمين فرصة فريدة لتوزيع المخاطر ونقلها وتوفير الحوافز للحد من المخاطر ومنعها ما سيسمح أيضاً بتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وإشراك القطاع الخاص في الوقت نفسه في إجراءات التصدي لتغير المناخ. ومن فوائد تعزيز الإجراءات المتصلة بالتأمين أن هذه الإجراءات ستساعد على دفع عجلة الجهود المبذولة في مجال القياس الكمي للمخاطر والخسائر المحتمل تكبدها نتيجة تغير المناخ.

٨٥- ومـــن الأمثلة الراهنة التي يمكن استخلاص العبر منها "المرفق الكاريبي للتأمين من مخاطر الكوارث"، الذي يمكن إقامـــة مرافق مشابهة لـــه في المناطق الأخرى وتكييفها مع الظروف المحلية. كما يمكن أن يتيح برنامج عمل نيروبي فرصة قيمة لتعزيز الجهود المنهجية المتصلة بالتأمين في سياق التكيف مع تغير المناخ.

٨٦- ومـــن المفيد فتح حوار جيد التنسيق بين القطاع الخاص وممثلين من الأطراف من أجل الوقوف على الإجراءات التي يمكن التعاون في اتخاذها لتوسيع نطاق التغطية بالتأمين للفئات السكانية المتأثرة بتغير المناخ. ولا بد من إشراك القطاع المصـــرفي في العمـــل المتصل بالتأمين من تغير المناخ وتعميم التكيف، على أساس أن العديد من القروض يمكن أن تكون معرضة للخطر بسبب عدم مراعاة الوقاية من تغير المناخ في المشاريع.

٨٧- وينـــبغي إيجاد آليات مبتكرة لنقل المخاطر وتحديد ما لا يمكن عمله من خلال التأمين المحكوم بالسوق، وبالتالي الحصول على دعم المجتمع الدولي لاستحداث آليات تأمين جديدة في إطار عملية الاتفاقية.

٨٨- إلا أن الـــتأمين وحده سيكون قاصراً عن توفير الحلول لجميع المشاكل المتصلة بالمناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي سيلزم تدخل الحكومات لتعزيز الإجراءات المتصلة بالقدرة الوطنية على مواجهة تأثيرات تغير المناخ.

هاء - التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي

٨٩- يعتبر بناء القدرات بالتنسيق الدولي من خلال الاتفاقية والوكالات الإقليمية المناسبة أمراً بالغ الأهمية لدفع عجلة التكـــيف مع تغير المناخ في المنطقة. وينبغي مراعاة تغير المناخ في عمل مختلف المنظمات والشبكات الإقليمية، وبخاصة عن طـــريق إقامة شراكات بين قطاعات مثل المياه والطاقة والزراعة بغية تقاسم الخبرات والعبر التي استخلصتها المجتمعات التي تواجه مشاكل متماثلة.

٩٠- وينـــبغي تحســـين الـــتعاون الإقلـــيمي وإشراك جميع المناطق دون الإقليمية في التعاون على الصعيدين الإقليمي والأقالـــيمي، ولا سيما التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي والمحيط الأطلســـي. ولا بد من تحسين التنسيق بين مختلف الجهود المبذولة لتعزيز الفعالية والأداء على الصعيد الوطني. ومن المهم أيضـــاً تعزيز الروابط المشتركة بين مختلف المؤسسات والأنشطة والعمليات، بما في ذلك في إطار مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

٩١- وفي سياق الدعم الخارجي والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، توجد حاجة ماسة لضمان الاستمرارية (يُفضَّل الأخذ بنهج قائم على البرامج على الأخذ بنهج قائم على المشاريع) والتقيد بالتوجه الاستراتيجي لتقديم الدعم على النحو الذي حدده مؤتمر الأطراف، وبخاصة في مقرريه ٥/م أ-٧ و١/م أ-١٠، وكذلك باستراتيجية موريشيوس.

خامساً - إجراءات المتابعة الممكنة

ألف - عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف

٩٢- سلط المشاركون الضوء على إجراءات المتابعة التالية فيما يتعلق بعمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف:

(أ) إتاحة النماذج والأدوات والمنهجيات الملائمة لعمليات التقييم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتيسير التدريب على استخدامها، وتوفير الدعم التقني والمتابعة من خلال مراكز الامتياز الإقليمية، وتعزيز الاتساق مع الأنشطة المتعلقة ببرنامج عمل نيروبي؛

(ب) استحداث آليات خاصة لتوفير التدريب المستدام في مجال القابلية للتأثر والتكيف، بما في ذلك دورات قصيرة وتدريب مهني أطول أجلاً، على أن يراعى في ذلك بناء القدرات في مجال النهوج القائمة على المشاركة؛

(ج) إنشاء فريق خبراء يُعنى بتيسر عمليات التقييم الملائمة للظروف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) دعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى إعداد تقرير خاص عن الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) بذل مزيد من الجهود لتقييم وتعميم ونشر المعارف المتعلقة بتكنولوجيات التكيف القائمة، بما في ذلك معارف السكان الأصليين؛

(و) إشراك القطاع الخاص إشراكاً كاملاً في بلدان الشمال والجنوب في تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها على أساس قطاعي؛

(ز) زيادة التمويل وتحسين إمكانية الحصول عليه من مرفق البيئة العالمية للفرق الإقليمية الخاصة من أجل دعم البلدان في ما تجريه من تقييم للقابلية للتأثر والتكيف في إطار بلاغاتها الوطنية الثانية؛

(ح) توصية فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية بتنظيم حلقات عمل تدريبية عملية في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) تعزيز التعاون بين المناطق وداخلها بشأن وضع نماذج التكيف وتقييمه الاقتصادي وتحديد تكاليفه؛

(ي) إعداد قائمة خبراء من ذوي المهارات المتخصصة في مراكز الامتياز الإقليمية، إسهاماً في دعم الخبراء العاملين في المنطقة.

باء – تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها

٩٣- حدد المشاركون إجراءات المتابعة التالية المتصلة بتخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها:

(أ) إقامة عملية مماثلة لبرنامج العمل الوطني للتكيف بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وليس فقط أقل البلدان نمواً منها، وتعزيز الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تحوطية لا استجابية؛

(ب) تنفيذ مشاريع التكيف المحددة، بما في ذلك المشاريع المقترحة من خلال عملية برامج العمل الوطنية للتكيف؛

(ج) إنشـــاء نافذة لتمويل الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار صندوق التكيف، وتوسيع مصادر التمويل لتشمل حصصاً من العائدات في إطار التنفيذ المشترك والاتجار بالانبعاثات؛

(د) تحسين الحصول على التمويل والتعجيل في توفير التمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تيسير التعليم من خلال التنفيذ بتوفير منح صغيرة (بناء القدرات التشغيلية) للتكيف القائم على المجتمعات المحلية؛

(هـ) تشـــجيع إدماج القضايا المتصلة بتغير المناخ وتدابير التحوط في خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ووضع وتنفيذ استراتيجيات للاتصالات بشأن التكيف على مختلف مستويات صنع القرار؛

(و) تشـــجيع البرامج العملية والتقنية والمالية المستندة إلى الشواهد من أجل المساعدة على التكيف مع تغير المناخ؛

(ز) تشجيع الأطراف المدرجة في المرفق الثاني على تقديم التمويل للتكيف القائم على المجتمعات المحلية؛

(ح) إنشـــاء صندوق لبرامج المنح الصغيرة لمنح الحكومات المرونة اللازمة لتلافي التأخر بين وضع المشاريع وتنفيذها؛

(ط) تشجيع المؤسسات الدولية على استكشاف دور المعارف التقليدية وتطبيقها؛

(ي) فصل المفاوضات المتعلقة بالآثار الضارة لتغير المناخ عن المفاوضات المتعلقة بتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة.

جيم – إدارة المخاطر والحد منها

٩٤- حدد المشاركون عدداً من إجراءات المتابعة المتصلة بإدارة المخاطر والحد منها، كما يلي:

(أ) إجـــراء تقيـــيم اقتصادي شامل للمخاطر المترتبة على تأثيرات تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك "رسم خرائط المخاطر"؛

(ب) تقييم نهوج إدارة المخاطر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تعزيـــز ومواصلة تطوير عمل الجهات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ، على نحو يكفل التآزر بين إطار هيوغو وعملية الاتفاقية؛

(د) حـــث أصحاب المصلحة على توسيع مشاركتهم باعتماد النهوج القائمة على المشاركة والاستفادة من ممارسة مبادئ هيوغو.

دال – التأمين

٩٥- حُدد عدد من إجراءات المتابعة، كما يلي:

(أ) تحديد قضايا/معوقات بعينها تتصل بالتأمين وإشراك قطاع التأمين وخبراء المالية في النهوج الجديدة والمبتكرة لمعالجة مسألة التأمين وتمويل الإغاثة في سياق المخاطر المتصلة بتغير المناخ عن طريق عقد اجتماعات خبراء و/أو حلقات عمل؛

(ب) إنشاء منتدى في إطار عملية الاتفاقية لتبادل وجمع المعلومات بشأن آليات نقل المخاطر، بما في ذلك التأمين (أفضل الممارسات والدروس المستفادة)؛ وبشأن الأطر القانونية الدولية التي تتضمن عناصر من تقاسم الخسائر وإدارة المخاطر؛ وبشأن إمكانية تنفيذ الاقتراح الأصلي بشأن التأمين الذي قدمه تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي التركيز في هذه العملية على جمع الممارسين الفعليين ومقدمي خدمات التأمين مع أصحاب المصلحة في مجال تغير المناخ من أجل إعداد ردود مناسبة لتعزيز دور التأمين بوصفه أداة تكيف لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيتطلب هذا الأمر مشاركة البلدان من غير فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية لضمان توزيع المخاطر على نحو عملي.

هاء – التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي وغيره من القضايا المشتركة

٩٦- حُددت إجراءات المتابعة التالية المتصلة بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي وغيره من القضايا المشتركة، كما يلي:

(أ) تعزيز تبادل الآراء والتعاون الشاملين على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو يكفل مشاركة جميع هذه الدول وتطبيق الدروس المستفادة من أشكال التعاون والشبكات القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وتقاسم النتائج المناسبة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمعارف التقليدية؛

(ب) الحث على زيادة التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقاليم الدول المتبوعة في مختلف المناطق، وضمان اتباع نهج منظم وتنسيق الأنشطة؛

(ج) تعزيز المكون التدريبي في التعاون الدولي، بسبل منها الكشف المنظم عن نتائج التدريب والمشاركة في الأنشطة الدولية والوطنية المتعلقة بتغير المناخ لدعم الخبراء العاملين في المنطقة؛

(د) النظر في إنشاء برنامج عمل خاص بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية يتضمن استراتيجية موريشيوس، ويتصدى لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو حالياً ومستقبلاً من أجل تيسير التنسيق المؤسسي وضمان الاستدامة ورصد النجاح؛

(هـ) تحسين الحصول على الموارد المالية وتوافرها من أجل تنفيذ مشاريع/خطط محددة من قبيل استراتيجيات التكيف في إطار المشاريع الإقليمية؛

(و) ضمان المشاركة الكاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عن طريق شبكاتها ومنظماتها، في برنامج عمل نيروبي.

- - - - -